تظاهرة السادات «الغاضبة»

والعودة الى ترياق الانابيب الأمريكية

الدكتور سليمان بشير

من الممكن القول ان قيام السادات بتظاهرة طرد البعثة العسكرية الاسرائيلية في الاسبوع الماضي يشبه الى حد بعيد تظاهرة «الغضب» وايقاف محادثات اللجنة السياسية في القدس قبل ستة اشهر وبشكل مفاجيء. وهذا الشبه يميز كلا الحدثين والتطورات السياسية التي اعقبت تلك التظاهرات في نفس الوقت كما سنرى. لذلك فان الرجوع الى الاسبوع الثاني الماضي من ناحية ودراسة اوجه الشبه والاختلاف بين تظاهرة «غضب السادات» الحالية تمكننا من الوقوف على التطورات التي من الممكن ان تترتب عن هذه الاخيره في الاسابيع او حتى الايام القليلة القادمه.

المسرحية معادة

واول ما تجدر الاشارة اليه هو ان استدعاء الوفد الاسرائيلي لوقف محادثات اللجنة السياسية في القدس، وخلافا للتوقعات الشائعة في حينه، لم يقترن باعلان السادات عن الغائه - تماما كما خيب امال الذين توقعوا قيامه بخطوه مماثله من هذا النوع في الاسبوع الماضي . وعلى العكس من كلتا الحالتين تشبث السادات بتلك المبادره.

كما ان من الملاحظ ايضا تظاهرة الغضب من هذا النوع كانت كلتا الحالتين بالتوجه الى امريكا بتقديم مقترحات معينة «كشرط» لاستئناف تلك المفاوضات. وهذا الشرط هو نفسه تظاهرة كانون ثاني الماضي، وهو ما يحول التظاهره الى مجرد لجراء شكلي او على الاصح ملهاة دراماتيكية لم ينتج عن التوجه الى امريكا بتقديم مقترحات من اي نوع تحديدا في استمرار المفاوضات بطارق شكلي يسيرها عن طريق انابيب "الوساطة"الامريكية. هذه الزيارات التي اتخذت في حينه شكل سلسلة من الزيارات التي قام بها اثرتون للمنطقة الامر الذي تشهده هذه الايام ايضا. وهذه الزيارات والسيل الجارف من التصريحات (والتفسيرات المختلفة والمتناقضة للتصريحات ايضا) عملت في حينه كما تعمل اليوم على تهدئة الموقف العربي واستدرار المزيد من التنازلات التي تطلبها اسرائيل.وفي حين اطلقت الادارة الامريكية على ذلك اسم "النقاط نقاط الاتفاق بين الاطراف" فقد اتضح بعد شهور من تلك العملية على انها جرّت السادات الى العديد من التنازلات التي طالبت بها اسرائيل وهذه التنازلات هي التي اتاحت من وجهة نظر غربال،الوساطة الامريكية فرصة مؤتمر ليدز او بالاحرى تحدد المفاوضات، الامر الذي في حينه تراجع السادات عما كان قد اشترطه حين مجيئه الى القدس. كما ان الوساطة الامريكية لم تنحصر في مسالة شكلية ادت الى تجدد المفاوضات المباشرة بين الطرفين المتبقي لتطورات الموقف المصري في الفترة بين كانون الثاني وحزيران يستطيع الوقوف على مدى خطورة الشوط الذي قطعته التنازلات المصريه على طريق الاستسلام. فالسادات لم يتنازل خلال تلك الفتره عن الدوله الفلسطينية واقترح بعض الضمانات" امنية "لاسرائيل بما في ذلك عدم الانسحاب الكامل وابقاء بعض الاحتفاظ بمواقع عسكرية .... الخ الامر الذي تجسد في "وثيقة فينا" بديلا عن صكوك الغفران التي كان قد قدمها من على منصة الكنيست.

الخطورة المحدقة

واليوم من الممكن القول بأن فشل محادثات ليدز شكل عمليا حصيلة تظاهرة السادات الاولى. وعلى خلفية تلك الحصيلة يستطيع المتتبع للتصريحات والمواقف التي تميز "الوساطة" الامريكية الحالية المساعيه الى عقد لقاء ثلاثي جديد الوقوف على مدى الخطورة الكامنة في تلك المساعي.

فالمحادثات لم تنقطع بل استمرت كما في السابق عن طريق الانابيب الامريكية والسادات لم يعلن عن فشل مبادرته بل اشترط دخول "عناصر جديده على الموقف الاسرائيلي" من اجل استئناف المفاوضات. وعقب لجتماعه باثرتون يوم السبت الماضي المح كامل الى ان مصر ستجدد المفاوضات اذا ما تقومت امريكا بمقترحات من عندها. ووسط هذه التظاهره الاحتفالية يقرر اثرتون البقاء في المنطقة الى حين قدوم فانس. وفي نفس الوقت يتوجه كارتر الى السادات بنداء دراماتيكي بعدم وقف المفاوضات المباشره وبارسال مندوبيه للاجتماع بالاسرائيليين. وفي حين يهدد بيجن بامكانية نشوب حرب جديده فان كارتر يحذر في اللقاء الذي اجراه مع وكالات الانباء والصحف الرئيسية من "خطورة تدهور العلاقات" ويؤكد على "حيوية استمرار المفاوضات بين مصر واسرائيل".

وعلى مستوى المضمون فان ضغوط الوساطه الامريكية على مصر تتخذ شكل محاولة اقناع الاخيره بشراء صفقة نقاط ديان الثلاثة على اعتبار انها "عناصر جديده على الموقف الاسرائيلي" وهذا على الاقل ما يجب فهمه من تصريح هودين كارتر المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية الذي امتدح فيه نقاط ديان الثلاث بقوله: "نحن نقدر المجهود الذي بذلته اسرائيل خلال مؤتمر ليدز وما بعده فالبحث عن مدخل لحل المشكلة الاساسية في عملية انجاح المحادثات" ومع ان هودين كارتر لم ينكر بأن هذه المشكلة الاساسية هي مشكلة الانسحاب الاسرائيلي، فان موظفي وزارة الخارجية الامريكية يعملون هذه الايام على اقناع السفير المصري لدى الولايات المتحدة اشرف غربال بان نقاط ديان الثلاث التي تتحدث عن مسالة "التسوية الاقليمية" تفتح الباب عمليا امام تقبل اسرائيل لقرار ٢٤٢. كما ان حديثه عن استعداد اسرائيل لبحث مسالة السياده بعد خمس سنوات تشكل، في نظر هؤلاء الموظفين، ردا ايجابيا على الاسئلة التي وجهتها امريكا لاسرائيل في السابق. وفي حين ينحصر "الضغط" الامريكي على اسرائيل في مطالبة الاخيره باستبدال عبارة ان تلك السياده "ستبحث" بعد خمس سنوات بعبارة انها "ستقرر" نهائيا فان الادارة الامريكية تحاول اقناع المصريين بان هنالك عناصر جديده في الموقف الاسرائيلي. وهذا على الاقل ما يفعله كل من هارولد ساندرز (مساعد وزير الخارجية الامريكية) وديفيد نيوسوم وكيل الوزاره، اللذان قاما بالاجتماع باشرف غربال واكدا له على "ان الولايات المتحدة لن تستطيع القيام بدورها كوسيط بين الاطراف بشكل ناجح بدون ايجاد اطار مباشر وعملي للمفاوضات".

وفي نفس الوقت نجد ان اثرتون يسعى من خلال زياراته المكوكية الى اقناع السادات بورود عناصر جديده على الموقف الاسرائيلي وبضرورة ايجاد مثل ذلك "الاطار" فقبل مغادرته القدس الى القاهره نجده يصرح بان مواقف الحكومة الاسرائيلية "معتدلة" وان من شانها "تليين" الجو اسهاما في تجديد المفاوضات وذلك على الرغم من كون "الهوه" بين الموقفين الاسرائيلي والمصري "ما زالت كبيره" ومعنى هذا الكلام ان مصر هي المطالبة اليوم بتقديم تنازلات من جانبها. لانه اذا كانت المواقف الاسرائيلية "لينة" و "معتدله" فان الموقف المصري ، كما يفهم، من تصريح اثرتون هو المتشدد والذي بحاجة الى تليين واعتدال.

كما يتضح من تصريح اثرتون ايضا ان وساطة الادارة الامريكية لن تتعدى سعيها وراء تطويع او تليين الموقف المصري وان تلك الاداره عازمة على عدم تلبية "شرط" السادات بتقديم مقترحات من عندها. الامريكيون، كما يقول اثرتون، "سيقومون بتقديم افكا ر لجرائية فقط لضمان استمرار المفاوضات، ولن يقوموا بتقديم مقترحات جوهرية من عندهم.

طبيعة وأبعاد الوساطة الأمريكية

من ذلك يتضح ان الدور الامريكي ينحصر في قيام "الوساطة الامريكية" بعملية استنزاف موقف السادات الذي سلمها ٩٩ بالمئة من اوراق الحل. كما يتضح ايضا ان ليس لامريكا اية مقترحات خاصة بها تختلف وتتناقض مع المواقف الاسرائيلية، الامر الذي اثبتته نتائج "غضبة" كانون ثاني والغضبة الحاليه. وفهم هاتين النقطتين الاساسيتين يشكل المدخل الاساسي لفهم حلقة الاستسلام المفرغة التي ادخل السادات نفسه فيها ومدى عمق هوة الاستسلام التي وقع فيها النظام الساداتي في محاولته البحث عن حل امريكي للصراع.

لماذا؟

حتى الان حاول السادات ووسائل اعلام اليمين العربي بشكل عام اقناع الرأي العام العربي بكون الوساطة الامريكية تعني بالضرورة قيام امريكا بالضغط على اسرائيل. وعدم تحقيق ذلك الوعد على مدى السنين الطويله الماضية او بالاحرى استحالته، نتجت في الاساس عن عدم وجود موقف امريكي مختلف عن الموقف الاسرائيلي ومناقض له.

رجال الصناعة الاسرائيليون

منقسمون حول الحاجة للصلح مع مصر

خلال الاسبوعين الماضيين ظهر في الصحف الاسرائيلية باسم الصناعيين في اسرائيل. احدهما يؤيد حركة "تاين" ويطالب بتقديم "تنازلات اقليمية من اجل سلام مع مصر" والاخر، الذي ظهر قبل ايام يؤيد سياسة الحكومة ويعارض موقف الموقعين على البيان الاول.

يلاحظ من قراءة اسماء الموقعين ان مؤيدي حركة "تاين" هم في معظمهم من مدراء الشركات الصناعية المصدرون او ممثلي شركات صناعية للرأسمال الاجنبي كبير فيها مثل شركة "كور" و "تاديران" بينما لا يظهر الاعلان الثاني، اعلان مؤيدي الحكومة، اسماء مدراء شركات.

هذا الفرز الذي يشير الى ان رجال الصناعة في اسرائيل ينقسمون في الموقف من قضية "التسوية" انقساما ينسجم بوجه عام مع طبيعة المؤسسات الصناعية واستراتيجيتها وقدرتها على المنافسة والصمود في السوق في ظل الاسعار الاقتصادية، ومع توقعاتهم للضرر او الفائدة التي قد تعود عليهم بعد اقرار التسوية.

فالشركات الصناعية التي تعتمد على انتاج سلع استهلاكية للسوق المحلية، والتي تتمتع بحماية من الدولة على شكل تعريفات جمركية عالية وحصص استيراد، تعارض التسوية وتخشى من نتائجها على مصالحها. وهذه الشركات هي التي تشكل العمود الفقري لاتحاد الصناعيين في اسرائيل، وهي التي تسيطر على الجزء الاكبر من السوق المحلية.

اما الشركات الصناعية التي تعتمد على التصدير، والتي تتمتع بقدرة تنافسية عالية في السوق العالمية، فهي تؤيد التسوية وتعتبرها ضرورية لتوسيع اسواقها وتحسين ظروف انتاجها.

ويعود السبب في مثل هذا التقدير الى ان انتهاء المقاطعة العربية، سيدفع الكثير من المؤسسات الاجنبية للاستثمار في اسرائيل وليس في البلاد العربية، نظرا لتوفير الاستقرار السياسي، ووجود البناء الاساسي المناسب للتوسع الاقتصادي، والقدرة على استيراد قوة العمل الرخيص العربية دون حماية من قوانين العمل السارية في اسرائيل. ولهذا فان شركة مثل "تاديران" المرتبطة بشركة "تلفون اند الكترونيكس" الامريكية والتي تملك نصف اسهم الشركة الاسرائيلية ستستفيد من توسيع استثمارات شركتها الامريكية لتواجه حاجات السوق العربي. ونفس الوضع بالنسبة لشركة "البيت" لصناعة العقول الالكترونية المرتبطة مع شركة "كونترول داتا" وكذلك الامر فيما يتعلق بصناعة انظمة الري المضبوطة بالكمبيوتر التي ترتبط بشركة موتورولا وامثلة اخرى كثيرة.

ولكن من الناحية الاخرى، هناك لا مبالاة لدى عدد كبير من الصناعيين تجاه قضية التسوية، وذلك لان الصناعة الاسرائيلية قد كفت نفسها على اساس وجود المقاطعة العربية، واتجهت بسبب ذلك الى انتاج سلع لاسواق البلدان الاوروبية حتى بلغت صادرات اسرائيل الصناعية الى البلدان المتقدمة صناعيا ٧٨ بالمئة من مجموع صادراتها الصناعية.

كما ان هناك مخاوف لدى بعض الاوساط الصناعية في اسرائيل من انعكاسات سيئة للتسوية على الاقتصاد الاسرائيلي. وقد عبر عن ذلك "يحزقيل فلومين" نائب وزير المالية الاسرائيلية وهو ينتمي لحزب "الاحرار" احد احزاب الراسمالية الكبيرة في اسرائيل. فقد قال نائب الوزير ان من ضمن الانعكاسات السيئة. احتمال "انخفاض المساعدات الخارجية لاسرائيل" بالاضافة لخطر منافسة الشركات الاجنبية التي كانت بسبب المقاطعة العربية بعيدة عن مزاحمة الصناعة الاسرائيلية في

قد رصدت وحددت بعناية. ولم يقتصر ذلك على الثروات الطبيعية الكامنة في البلاد العربية وكيفية التعاون لاستغلالها. بل تعدت تلك الدراسات والتصورات تلك المسالة الهامة (اي استغلال الثروات الطبيعية وتصنيعها) الى الزراعة وتنظيم السياحة والتعاون في المجالات المرتبطة بها.

وهناك من يتحدث عن امكانية تاسيس صندوق خاص لتمويل النشاطات المشتركة على اساس ان يؤخذ بعين الاعتبار خلال عملية تمويل المشاريع انجاز توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق المشاريع المشتركة في سيناء وغور الاردن وجنوب شرق الاردن حيث تتوافر تقديرات عن وجود كميات من الفوسفات والنحاس بمقادير تجارية، فضلا عن امكانية التوسع الزراعي في المناطق الواقعة شرقي صحراء النقب في شرق الاردن.

وتذكر بعض المصادر ان راسمال هذا الصندوق سيتراوح بين ١٠ الى ٢٠ مليار دولار في السنة تقوم الولايات المتحدة بدفع جزء كبير منه تساعدها في ذلك السعودية ودول الخليج، ودول السوق الاوروبية المشتركة. وتستفيد من هذا الصندوق مصر والاردن وسوريا (اذا دخلت في التسوية) واسرائيل.